

إصلاح المنهج التربوي: بين متطلبات التغيير و الحفاظ على الثقافة

أ /صباح سليمان

أ / سامية حميدي

جامعة محمد خيضر بسكرة

مقدمة

أدركت العديد من المجتمعات الإنسانية أهمية المدخل التربوي في تحقيق أهداف التنمية في مختلف جوانبها، على اعتبار أن الاستثمار الحقيقي هو الاستثمار في الإنسان كأهم مورد من موارد التنمية. و من هذا المنطق شغلت القضايا التربوية اهتمام الباحثين و المهتمين في مختلف التخصصات، فلم يعد ينظر للتربية على أنها وسيلة المجتمع لنقل ثقافته للأجيال المتلاحقة فحسب، بل أصبح ينظر إليها على أنها الأداة الفعالة لتوجيه التغيير الاجتماعي إلى الوجهة المرغوبة. فكان لزاما على الدول ايلاء الجوانب التربوية أهمية خاصة و محاولة تجاوز ما تعانيه من مشاكل عن طريق إدخال بعض الإصلاحات التي تستهدف النهوض بهذا القطاع و منه النهوض بباقي القطاعات.

إن السؤال الذي يطرح نفسه في هذا الإطار هو على أي أساس يجب أن تتم أي إصلاحات في مجال المناهج التربوية ؟ و هل المهم هو التغيير أم الأهم هو الإصلاح ؟ و إذا كان الأهم هو الإصلاح فما المعايير التي يجب أن يتم على أساسها الإصلاح للوصول إلى الأهداف التي تخدم المجتمع؟

إن التغييرات الهيكلية التي عرفها العالم خاصة مع بداية هذه الألفية و تحديدا بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، ساهمت إلى حد كبير في جعل طرح الأسئلة سالفة الذكر و غيرها أمرا ملحا. انطلاقا من أن هذه الأحداث وكتبها العديد من المحاولات الخارجية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية للتدخل في الشؤون الداخلية للعديد من الدول خاصة العربية منها.

واستهدفت تلك التدخلات إدراج الكثير من التغييرات على المناهج التربوية لتلك الدول منها تكريس الاختلاط داخل الصفوف المدرسية، ديمقراطية التعليم، التأكيد على حقوق الإنسان و العلمنة...الخ. وقد اعتمدت تلك التدخلات في الأساس على ربط الإسلام بالإرهاب داعية بالخصوص إلى حذف العديد من الآيات من البرامج المدرسية جاعلة إياها مسؤولة عن صناعة الإرهاب و بالتالي مسؤولة عن أكبر الأزمات التي يعيشها العالم اليوم.

إن الجزائر لا تعيش بمنأى عن كل تلك التحولات فهي من الدول التي عرفت مناهجها مراحل طويلة من الإصلاح بدأت منذ الاستقلال لتستمر حتى وقتنا الحالي ، و المتتبع

للإصلاحات الأخيرة و التي اقترحتها اللجنة الوطنية المكلفة بالإصلاح، و التي تم ادخلها بداية من العام الدراسي: 2003-2004 يلاحظ أنها أثارت الكثير من الجدل حول الأسس التي تمت بناء عليها، وكذا الأهداف التي ترمي الوصول إليها، خاصة و أنها قد جاءت في ظل الظروف التي أشرنا إليها سابقا، مما أفرز تعددا في الآراء أثناء تقييم هذه الإصلاحات. فهناك من رأى بأنها جاءت نتيجة حتمية للاملاءات الخارجية، و لم تأخذ في الحسبان ضرورة التماشي مع مكونات الثقافة الجزائرية و عدم الإخلال بها، أو التناقض معها . و بالتالي فهي تشكل تهديدا للثقافة الوطنية. بينما رأى آخرون بأنها إصلاحات تطلبتها الأوضاع الراهنة للمجتمع الجزائري لجعل مناهجه التربوية متماشية مع المستجدات الجارية عالميا و على كافة الأصعدة. وسنحاول من خلال هذا العمل إبراز بعض النقاط المتعلقة بهذا الموضوع منطلقين من الحديث عن المنهج التربوي بين الإصلاح و التغيير، وكذا ضرورة الإصلاح التربوي الاستراتيجي و مبرراته، مع التركيز على علاقة الإصلاح في المناهج التربوية بالثقافة. ثم الانتقال لتحديد أهم مكونات الثقافة الجزائرية و متطلبات التغيير في المناهج التربوية الجزائرية، لنصل إلى إلقاء نظرة على واقع الإصلاح التربوي في الجزائر.

المنهج التربوي بين الإصلاح والتغيير:

ينظر إلى عملية التربية عموما على أنها عملية مقصودة تهدف إلى نقل التراث الثقافي لمجتمع ما من جيل إلى آخر. كما تهدف أيضا إلى إحداث التغييرات فيه و بالتالي فهي آلية هامة لكل المجتمعات من أجل تحقيق التنمية الشاملة وإعداد الفرد إعدادا سليما ليكون عضوا قادرا على التكيف الاجتماعي الناجح في مجتمعه.

أما عن المنهج التربوي فقد كان يعني المادة أو المقرر الدراسي الذي يدرسه التلميذ في صفه لكن اتسع مفهومه ليصبح يشير إلى انه مخطط تربوي يتضمن عناصر مكونة من أهداف و محتوى و خبرات تعليمية و تدريس و تقويم و تقديم مشتقة من أسس فلسفية و اجتماعية و نفسية و معرفية مرتبطة بالمتعلم و مجتمعه و مطبقة في مواقف تعليمية داخل المدرسة و خارجها و تحت إشراف منها بقصد الإسهام في تحقيق النمو المتكامل لشخصية المتعلم بجوانبها العقلية و الوجدانية و الجسمية و تقويم مدى تحقق ذلك كله لدى المتعلم.(01)

وانطلاقا من هذا المفهوم الحديث يمكن للمتعلم أن ينمو نمو كاملا شاملا إلى أقصى ما تستطيعه قدراته، و هذه هي الغاية الأساسية للمنهج و ليس حفظ بعض المعلومات

والمعارف كما أن المنهج بهذا المفهوم يعالج مشكلة ازدياد تراكم المعرفة بإعادة تنظيم محتوى المنهج وإصلاحه و تعديله في ضوء الحاجات المستجدة .

والمنهج بمفهومه الحديث ينطلق من حاجات التلاميذ و حاجات المجتمع و يحقق التوازن بينهما من خلال المواد الدراسية و الأنشطة التعليمية المختلفة. و من أهم عناصر المنهج الأهداف المحتوى الأنشطة و التقويم. إذن فالإصلاح في المناهج التربوية أمر مطلوب. و يعتبر مفهوم الإصلاح من بين المفاهيم ذات الأبعاد و الدلالات الفكرية و السياسية و الاجتماعية و العقيدية الأكثر حضورا و تداولاً وذلك بكل ما يرتبط به من جهاز مفاهيمي و ما يحيلنا عليه أيضا من أطر مرجعية (02).

ويعرف قاموس أكسفورد مصطلح الإصلاح بأنه تعديل أو تبديل نحو الأفضل في حالة الأشياء ذات النقص. و الإصلاح يوازي التقدم و ينطوي جوهريا على فكرة التغيير نحو الأفضل والتغيير الأكثر ملائمة من أجل تحقيق الأهداف الموضوعية من قبل أصحاب القرار في حقل معين من حقول النشاط الإنساني (03).

ويرتبط مفهوم الإصلاح التربوي بمفاهيم متعددة منها التجديد، التغيير، التطوير أو التحديث. و يشير مفهوم الإصلاح في النظام التعليمي أو في جزء منه نحو الأحسن، و غالبا ما يتضمن هذا المفهوم معاني اجتماعية واقتصادية و سياسية.

فالإصلاح يفترض فيه الاتجاه نحو الأفضل، فهو يحمل تحسينا للأوضاع في حين أن التغيير قد يكون نحو الأفضل و قد لا يكون. لا يتطلب الإصلاح إذن إتباع إستراتيجية معدة مسبقا من ذوي الاختصاص نابعة أساسا -الإستراتيجية- من تقصي الواقع و متطلباته و التاريخ و مستلزماته، حتى يكون ذلك الإصلاح متقبلا اجتماعيا و مؤديا للأغراض التي تم لأجلها. ويمثل الإصلاح التربوي المرغوب فيه، رؤية تعكس فلسفة و فكريا يراد تجسيدها على أرض الواقع لتحقيق أهداف متفق عليها وعلى أهدافها.

و يذهب "مصطفى محسن" إلى أبعد من ذلك حيث يرى بأنه يجب أن ينظر إلى الإصلاح التربوي في أبعاده الشمولية و ليس كإجراء جزئي أو ظرفي يمارس على مكون أو مجال تربوي ما داخل قطاع التربية و التعليم و التكوين، أو حتى على هذا القطاع برمته، و إنما باعتباره إصلاحا شاملا يجب أن يمتد مفعولا ليتداخل و يتفاعل مع كل مكونات و مجالات النظام الاجتماعي الشمولي (04).

الإصلاح إذن عملية معقدة لا ينفع معها التبسيط و التسطیح، و هي عملية اجتماعية تتطلب قاعدة معرفية. فضلا عن كونها مشكلة سياسية بالدرجة الأولى. كما يمكن القول بأن

الإصلاح التربوي هو قمة التطوير التربوي. و الإصلاح التربوي المنهجي هو المعول عليه في تحقيق أهداف الإصلاح و بلوغ غاياته مع ضرورة توفر شروطه خاصة المشاركة الواسعة، و إلا فإنه يزول بزوال القائمين عليه.

ضرورة الإصلاح الاستراتيجي و مبرراته:

انطلاقاً من أن أزمة النظام التربوي هي أزمة شمولية، أي أزمة بنيات وعلاقات و توجهات واختيارات و ممارسات ...، و ليست أزمة قطاعية أو ظرفية عابرة، فإن الإصلاح الذي يفترض فيه تجاوز هذه الأزمة لن يكون بدوره إلا إصلاحاً شاملاً متعدد الأبعاد و المناحي، و ناظماً للكلية الاجتماعية بتعدد أبعادها و مجالاتها . (05)

ويمكن القول بأن الإصلاح قد يكون سعياً نحو استرجاع بعض صور ووظائف تشكيلات مجتمعية قديمة، على اعتبار أنه ليس في الإمكان أحسن مما كان. أو السعي للحفاظ على أوضاع مجتمعية حالية، على اعتبار بأنه ليس في الإمكان أحسن مما هو كائن، أو تقدير بأنه في الإمكان تحويل الكينونة الراهنة إلى صيرورة أفضل و أكثر إبداعاً.

ولا شك أن إحياء الماضي كمنهج للإصلاح تصور يتجاوز غالباً سنة التغيير و عوامله، فلن تصلح حلول الماضي سبيلاً لمعالجة مشكلات الحاضر، وإلا لما تغير الماضي إلى صورة هذا الحاضر. فهذا توجه ضد حركة التاريخ بأحداثه و متغيراته، مصيره إلى تآكل المؤسسات الاجتماعية و جمودها . و هو كما يقال تقدم نحو الأسفل. أما حركة الإصلاح التي تنشأ الترميم و التجميل و الوتيرة البطيئة، فإنها تظل حريصة على بقاء صيانة البنى و المؤسسات الاجتماعية القائمة، و أنه مهما أحدثت من حركة تقدم لضمان عدم انهيار النظام السائد، فإنها تظل نوعاً من الزينة التي لا تمحو الوجه الحقيقي الذي تحمله. و مع حركتها البطيئة مقارنة بغيرها من المجتمعات فسوف تزداد الهوة بينها و بين تلك المجتمعات في رهن حياة كل منهما. (06)

أما الإصلاح الاستراتيجي فهو حركة و تحريك للواقع وفق مطالب اللعبة الجديدة للمتغيرات الداخلية والخارجية، تضمن للمجتمع ومؤسساته التجديد والبقاء والنماء، ويفضل الدكتور "حامد عمار" البدء بالإصلاح في مواقع ذات أولوية و أهمية إستراتيجية لإحداث عملية التغيير، لأن الاستخدام الشائع يطلق على مثل هذه الحركة : التغيير الجذري أو التغيير الشامل، والواقع أنه لا يمكن أن نفتلح بنى ومؤسسات وأساليب حياة مجتمعية من جذورها مرة واحدة، بيد أن مصطلح الإصلاح والتغيير من خلال اختيار مواقع ومؤسسات لها أولوية إستراتيجية في إحداث التغيير هو المنهج المخطط الرشيد، واختيار هذه المواقع

الإستراتيجية سوف يؤدي إلى إحداث تأثيرات و تداعيات فيما تشابك معها من مواقع ومؤسسات أخرى، وفي عصر العولمة ومتغيراتها السياسية، والاقتصادية، الاجتماعية والتكنولوجية...، تفرض عمليات الإصلاح والتغيير والتطوير المستمر نفسها. ومن ثم لم تعد حركة الإصلاح الاستراتيجي في حاجة إلى حفز و استحثاث بل أصبحت لزوم بقاء ونماء. تتطلب الوعي النافذ و الناقد لتوجهات الأوضاع الجديدة وشروطها ومقتضياتها. (07)

علاقة الإصلاح في المناهج التربوية بالثقافة:

لابد في البداية من تحديد مفهوم الثقافة الذي يعد من أكثر المفاهيم الاجتماعية التي أثارت الكثير من النقاش و الجدل، مما يفسر كثرة التعريفات المقدمة لتحديد المفهوم. و من بين أهم هذه التعريفات ، ما قدمه "أنتوني جينجز" حيث يرى بأن الثقافة من منظور سوسيولوجي تعني جوانب الحياة الإنسانية التي يكتسبها الإنسان بالتعلم لا بالوراثة، و يشترك أعضاء المجتمع بعناصر الثقافة تلك التي تتيح لهم مجالات التعاون و التواصل. و تمثل هذه العناصر السياق الذي يعيش فيه أفراد المجتمع. و تتألف ثقافة المجتمع من جوانب مضمرة غير عيانية مثل المعتقدات، والآراء والقيم التي تشكل المضمون الجوهري للثقافة، ومن جوانب عيانية ملموسة مثل: الأشياء، الرموز أو الثقافة التي تجسد المضمون (08).

وانطلاقاً من أهمية الثقافة يمكن طرح التساؤل التالي: هل يمكن أن يكون ثمة إصلاح في مجال المناهج التربوية -أو حتى في مجالات أخرى- من دون منظور ثقافي يحدد مقاصده و يوجه حركته؟ فما لا شك فيه أن المنهج التربوي هو أحد القنوات الأساسية في تشكيل الوعي الثقافي و الاجتماعي، و بث الأفكار التي يتوسم فيها خدمة المجتمع و قضاياها، كما يمثل أداة من أدوات الدولة لتحقيق الأهداف التربوية التي تبغي تحقيقها في المجتمع. و بسبب ذلك تقوم -الدولة- بوضع الخطوط العريضة للأهداف التي يجب أن يسعى إلى تحقيقها المنهج التربوي و التي يفترض فيها أن تكون معبرة في الأساس عن ثقافة المجتمع بمختلف مكوناتها، (09) فالثقافة الخاصة بأي مجتمع يفترض فيها أن تكون متضمنة للقيم والغايات والمعاني والرموز والتوجهات ومسارات التواصل والحقوق والواجبات والتطلعات والخيارات المحددة لحياة الإنسان في مجتمعه، وهي من أهم الخصائص التي يتميز بها البشر عن سائر الكائنات الأخرى التي لا تتسم بهذه المكونات و الفواعل في حياتها بل تغلب عليها غرائز و محددات كيانها البيولوجي، و من ثم يمكن تعريف الإنسان بأنه " كائن ثقافي "، تمييزاً له عن سائر الكائنات الأخرى.

إن الثقافة بما تمثله من معاني و غايات و قيم تمثل أساسا لفاعلية كل جهد إنساني. حيث أن الإنسان يسعى دائما ليكون لكل ما يفكر فيه، و كل ما ينتجه، و يفعله و يعايشه، دلالة و مغزى و هدفا و مبررا. و هذا المكون الثقافي يعطي معنى للوجود الإنساني. وبذلك يمكن القول بأن كل نشاط إنساني تحدده في نهاية المطاف، فكرا و فعلا، نافعا و فاسدا، حقا و باطلا، قيم و عوامل ثقافية، حتى و إن بدا في ظاهره نشاطا علميا مجردا بعيدا عن عالم القيم و الغايات الإنسانية (10). مما يحتم الاهتمام أكثر بالإصلاح في المناهج التربوية لأن المدرسة عموما تعمل في مناخ ثقافي يؤثر في سلوك التلاميذ و في القيم التي يدينون لها بالولاء. و هي في الوقت ذاته يمكنها أن تقوم بتعديل السلوك الاجتماعي لتلاميذها بشكل يؤدي إلى تحسين مستوياتهم المعيشية.

أهم مكونات الثقافة الجزائرية :

إن أخطر محور من محاور البناء الاجتماعي هو محور الثقافة، الذي يمثل البناء الأساسي للفرد و المجتمع. و لا يمكن لأي محور آخر -مهما تكامل مع غيره - أن يعوض البناء الفكري و العلمي في ثقافته، لأنه يشكل إنسانية الإنسان بكل أبعادها. الفكرية و الدينية و الاجتماعية...، و لا يخفى على أحد أن من خلال الثقافة يمكن للفرد التعرف على هويته الوطنية و القومية.

وانطلاقا من أن الشخصية الجماعية لأية أمة هي منتج ثقافي صرف، فإن الثقافة بكل مكوناتها و مركباتها، و أنماطها المختلفة من أمة إلى أخرى تختلف باختلاف القيم المرتبطة بالتقاليد و المعتقدات و طرق التعبير عنها في هذه الأمة أو تلك (11)، إضافة إلى أن الثقافة هي أشد ما تكون التصاقا بالدين وكذا باللغة. و تتمثل أهم مكونات الثقافة الجزائرية في العناصر التالية :

- 1- الحيز الجغرافي المخصص للنمو و التطور و هو الجزائر.
 - 2- الدين الإسلامي كعقيدة وهوية تاريخية تمتد عبر العصور.
 - 3- اللغة العربية كلغة وطنية و رسمية.
 - 4- اللغة الأمازيغية كلغة وطنية.
 - 5- التراث المتشكل من الذاكرة الجماعية، التي تعبر عن السلوكيات و نمط المعيشة.
- وهي أسس يجب أن تتكامل فيما بينها لتحقيق التوازن الثقافي المطلوب. و حقيقة البحث تثبت عدم تناسقها في نموذج موحد لثقافة وطنية، كما أن الواقع و تأثيره بالتغيير المستمر للأوضاع بصفة عام، لم ينتج حتى الآن ثقافة جزائرية نقية من الشوائب المتعلقة بالصراع

الفكري و الاجتماعي و الجهوي، بمعزل عن تلك المتغيرات. فعلمية البناء الثقافي تقوم على دعائم المعرفة، لكي يكشف الإنسان من خلالها إنسانيته. و هذه العملية لا تتميز إلا بالتعقيد و كثرة الأطروحات و قلة المشاريع خلال كل ما مضى من الوقت. بالإضافة إلى عدم تجاوزها مرحلة التخمين و التحضير إلى مرحلة الفعل و التطبيق. و بقت الساحة تزخر بالمتغيرات و التجارب الجزئية التي تضل محلية في أهدافها و تأثيراتها.

متطلبات التغيير في المناهج التربوية في الجزائر:

من أبرز من حاولوا تشخيص الأزمة التربوية لبلدان العالم الثالث، نجد " فليب كومبز" حيث اعتمد على مجموعة من المؤشرات ذات الطابع القطاعي أو الفني المحدود، معتبرا أن من مكونات الأزمة في تلك البلدان تتمثل في تخلف تقنيات التدريس و طرقه و أساليبه، و عدم التطابق بين مضامين المناهج الدراسية و بين الواقع الاقتصادي و الثقافي و الاجتماعي المعيش، و عدم التوازن الموجود بين النمو الديموغرافي و بين توسيع دائرة التمرس و تعميمه على مختلف الشرائح و الفئات و الطبقات الاجتماعية....

ويرى "كومبز" أن شروط و مستلزمات الإصلاح القادر على تجاوز هذه الأزمة المعقدة الجوانب، تتمثل في نقل التكنولوجيا التربوية المتقدمة من المجتمعات الغربية إلى المجتمعات الثالثة، و الاستفادة بشكل عقلائي من المساعدات المالية و ترشيد الإنفاق، و عقلنة تدابير المؤسسات التربوية و ملاءمتها مع محيطها الاقتصادي و الاجتماعي بشكل عام. حتى تتمكن النظم التربوية المتخلفة من تجاوز أزمتها

الراهنة. (12)

والمتمعن في هذا التشخيص الذي قدمه "كومبز" يلاحظ بأنه تشخيص اختزالي و تقني، يختزل الأزمة و الإصلاح التربويين معا في مجرد مؤشرات فنية، جزئية، أداتية و وظيفية، و هو تصور يفتقر للتحليل سبوعي أو بدون وعي - للأبعاد السياسية و الاجتماعية و الثقافية و الإيديولوجية...، للنظم التربوية في مجتمعات العالم الثالث بصفة عامة. و علاقاتها بقضايا الديمقراطية، حقوق الإنسان، و تكافؤ الفرص الاجتماعية و التربوية، و مشكلات التبعية و التخلف. و ما لكل ذلك من انعكاسات سلبية على واقع التعليم و التكوين و على الحقل الثقافي و الاجتماعي الشامل.

يذهب الدكتور "علي بن محمد" في كتابه : معركة المصير و الهوية في المنظومة التعليمية، إلى القول أن من الضروري السعي لجعل المدرسة أداة للتنمية الاجتماعية في جميع المجالات، و فضاء راقيا تتكون فيه الأجيال على الأخلاق الفاضلة و التحصيل العلمي

الرصين، و من ناحية أخرى جعلها وعاء يستوعب كل ما ينجزه المشروع الوطني من تطوير للذهنيات وترقية للفكر تحسين في المستوى العام.و هو يرى بأن هذه الرؤية تستند إلى فلسفة عميقة تعتبر أن للمدرسة وظيفة مزدوجة، لا يمكنها أداؤها بنجاح مالم تحافظ على التوازن بينهما.فهي من ناحية حامية للقيم الثقافية للأمة، و حافظة لتراثها الحضاري، و هي من ناحية أخرى تعمل جاهدة على التغيير و التحويل، من حيث كونها تصنع التقدم في المجتمع و توظف مردوده في مسيرتها من أجل تحقيق المزيد من المكاسب العلمية و المزيد من التقدم الاجتماعي. (13)

واقع إصلاح المناهج التربوية في الجزائر:

عرفت الجزائر جملة من الإصلاحات في مختلف جوانبها الحياتية بما فيها الجانب التربوي، الذي عرف إصلاحات عديدة لمناهجه خلال فترات زمنية متعاقبة من تاريخها، كانت تستهدف خاصة القضاء على آثار الاستعمار الفرنسي الذي أورث الجزائر منظومة تربوية لا تخدم تطلعات الشعب الجزائري، من خلال العمل على جزأة التعليم و إعادة الاعتبار للغة العربية. حيث عملت الدولة الجزائرية على مواجهة الآثار السلبية للسياسة الاستعمارية في مجال التعليم أين تم إدخال اللغة العربية في أول دخول جامعي عام 1962 و بتوظيف 3452 معلما للغة العربية، و 16450 للغة الأجنبية، قصد ملء الفراغ الذي أحدثه عمدا الرحيل الجماعي لأكثر من 10000 معلما فرنسيا غادروا البلاد. زيادة عن 425 معلما جزائريا من أصل 2500 غادروا وظائفهم لتولي مهام إدارية.

ومن أهم الإصلاحات التي تمت بعد الاستقلال هي تلك الإصلاحات التي حملتها أمرية:16 أبريل 1976، و التي تضمنت اثنتا عشرة بابا حددت مسار التربية الوطنية و وضعت الاتجاهات الضابطة لأهدافها من أجل إصلاحها و جعلها قادرة على أداء وظيفتها التعليمية و الحضارية، فحددت الإسلام ديناً، العربية لغة و الاشتراكية فلسفة و نهجا، كمقومات أساسية للشخصية الوطنية الجزائرية. و قد كانت هذه الأسس تعبر عن مرحلة زمنية عاشتها الجزائر سادت فيها ديمقراطية التعليم و مجانيته و كذا إلزاميته، و صار بسطاء الشعب الجزائري من أبناء الفلاحين و العمال يرتادون الجامعات و يعتلون أعلى مراتب المسؤولية. و تجدر الإشارة إلى أنه لم يشرع في تطبيق هذه الأمرية حينها بل تأخر ذلك إلى عام 1980، و ذلك بسبب التعديل الوزاري أين تسلم الوزير: مصطفى الأشرف وزارة التربية حينها ورأى بأن الأمرية غير واقعية. و رغم ما حققته تلك السياسة التربوية الإصلاحية من ايجابيات إلا أنها واجهت الكثير من المشاكل.

وبعد أحداث أكتوبر 1988، عرفت المناهج التربوية في الجزائر بعض التغييرات التي لم تتجاوز بعض الجوانب التقنية و الهيكلية و تعالت معها الأصوات المنادية بإعطاء أهمية أكبر للغة الفرنسية على حساب اللغة العربية، و التي اعتبروها غير قادرة على استيعاب و مواكبة التقدم العلمي الحاصل في العالم. و استمرت بعد ذلك الدعوات للإصلاح تجسدت خاصة في التعديل الدستوري عام:1996، في المادة:53 و قد جاءت مؤكدة على البعد الديمقراطي و منظمة لحدود الحرية الفردية، و داعية لتدريس اللغة الأجنبية و فتح باب التعليم الخاص... الخ. كما أكدت على الكثير من أسس المرحلة السابقة لكنها تضمنت استبدالاً للنهج الاشتراكي بالنهج الرأسمالي تماشياً مع التحول الاقتصادي الذي عرفته البلاد. إضافة إلى الإصلاحات التي تم إدخالها مع بداية العام الدراسي:2003-2004، و من بين ما شملته هذه الأخيرة: تقديم سن تعليم اللغات الأجنبية، و إدخال مواد تعليمية جديدة و تغيير مضامين مواد أخرى كالتربية الإسلامية و التربية المدنية و غيرها . و قد أثار قرار إلغاء مادة الشريعة الإسلامية من البكالوريا، غضبا عارما في صفوف الإسلاميين و المحافظين. و كان ذلك اعتبارا من عام 2006 بطلب من وزير التربية و التعليم "أبو بكر بن بوزيد"، و الذي أكد عليه رئيس الحكومة آنذاك "أحمد أويحي" أمام البرلمان في 25 ماي 2005. و هي في معظمها إصلاحات مستمدة من الاقتراحات التي قدمتها اللجنة الوطنية لإصلاح المناهج التربوية في مشروعها. وهو ما سنحاول التعرض لأهم ما تضمنه من مواضيع.

مشروع اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية :

تم و ضعه بمقتضى المرسوم الرئاسي رقم: 101-2000 المؤرخ في:09 ماي 2000 ، و المتضمن إحداث اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة الوطنية. فقد تم تعيين 158 عضوا. و قد كان من أهم مقترحاتها - التي تم البدء في تطبيقها في العام الدراسي 2003-2004 (14): - الاهتمام باللغة الفرنسية من خلال تعليمها بدء من السنة الثانية ومحاصرتها للغة العربية بينما كان من الأجدى ترك المجال أكثر لتعلم اللغة الوطنية و استيعابها لتقادي الاضطرابات والإشكالات اللغوية ، مع الدعوة لتعليم المواد التقنية من رياضيات و فيزياء و كيمياء في المرحلة الثانوية باللغة الفرنسية. حيث جاء في الصفحة 209 ما يلي : "التحولات السريعة في ميادين مختلفة من المعرفة تستوجب التكفل بتعليم النظريات الأكثر حداثة باللغة الفرنسية و باللغتين- أي العربية و الفرنسية - . " كما جاء في الصفحة 36 "الفرنسية ذات استعمال واسع في مجتمعنا و على مستوى الشعب."

وفي تصريح "لابن زاغو" لجريدة الخبر في 20 فبراير 2001، يقول : " أؤكد مرة أخرى أن الفرنسية أقرب إلينا و ما على الذين ينتقدون سوى رؤية المحيط الداخلي و الخارجي، و معاينة وسائل الإعلام، و الحصص و الكتب التي يقرأها أولادنا، و هذا واقع لا يمكن أن نغطيه."

- التضييق من المساحة التي كانت للدين الإسلامي في البرامج التعليمية، فمن بين المقترحات المقدمة في الوثيقة : إدماج التربية الإسلامية و التربية المدنية، تحت عنوان التربية الخلقية، كما تم اختزال محتوى ما يدرس من الإسلام في الأركان الخمسة و بعض الآيات القرآنية من مختلف السور في التعليم الأساسي. إضافة إلى جعل دراسة الديانات الأخرى حتى اليهودية بدء من التعليم الثانوي.

وقد أثارت هذه المقترحات و غيرها - كما سبقت الإشارة - الكثير من النقاشات و استدعت الكثير من الردود عليها، حيث رأى الكثير من المهتمين بالشأن التربوي، أنها لا تلبى الحد الأدنى من تطلعات المجتمع الجزائري. و من بين هؤلاء ، الأستاذ : "علي ديدونة" (15) و الذي أطلق على هذا المشروع الإصلاحي اسم : مشروع تغريب المجتمع الجزائري. حيث حاول في كتابه : المنظومة التربوية في الجزائر : بين الأصالة و الاستئصال، توضيح أهم معالم و مظاهر ما رأى فيه محاولة للتغريب و استكمالاً لما لم يستطع الاستعمار الفرنسي استكماله أثناء وجوده المادي بالجزائر.

ويذهب الدكتور "علي بن محمد" في كتابه : معركة المصير و الهوية في المنظومة التعليمية، إلى القول بأن : "الإصلاح التربوي ليس صراعاً عقيماً على مقومات الهوية الوطنية، و لا إعراضاً عن روح العصر، و مكاسبه الحضارية العظمى ، و لا خلافاً مزمناً حول اللغات الأجنبية، و هي أدوات لا غنى عنها لتحقيق الاتصال المستمر بالعالم، والاستفادة السريعة من كل منجزاته العلمية و التكنولوجية، شرط استبعاد كل شكل من أشكال الاحتكار، و الانحياز، و التجنيل لبعض تلك الأدوات على بعضها الآخر.

خاتمة.

إن الوقت الراهن و ما يفرضه من تحديات، يجعل من الضروري الاهتمام بالمناهج التربوية أكثر من أي وقت آخر، انطلاقاً من الدور الهام الذي يمكن أن تلعبه في توجيه التغيير إلى الوجهة المطلوبة. و هذا ما يجعلها - أي المناهج - في حاجة ماسة لأن تصاغ بشكل يعبر عن ثقافة المجتمع الموجودة فيه، دون عزلها عن العالم. خاصة في ظل تزايد عوامل التغيير، و كثافة نشاطها في مختلف المجالات.

على الرغم من العمليات الإصلاحية الطويلة التي عرفتھا المناهج التربوية في الجزائر منذ الاستقلال إلى بداية الألفية الثالثة، إلا أنها عموماً لم تتمكن بعد من بلوغ كل الأهداف التي وضعت لها. دون إغفال ما حققته الجزائر في هذا المجال، خاصة كسبها لرهان الاستمرارية و المتابعة بعد الاستقلال. هذا إضافة إلى العديد من منجزات العملية التعليمية، يجعل وصف المنظومة التربوية بالمنكوبة في بداية التسعينات و من طرف الكثيرين، أمراً مثيراً للجدل. بالنظر إلى وضعها الراهن على وجه الخصوص.

إن عملية إصلاح المناهج التربوية في الجزائر، ليست بالعملية البسيطة، انطلاقاً من ارتباطاتها الوثيقة بمختلف جوانب الحياة الأخرى. من منطلق أن للإصلاح علاقة وطيدة بالمحيط السياسي، الاجتماعي و الثقافي...، كما لا يمكن الحديث عن أي إصلاح تربوي من دون وجود، قيادة سياسية أو رأي علمي، فكلاهما ضروريان و كلاهما يرغبان في الإصلاح. مما يحيلنا إلى القول باستحالة حصول الإصلاح في المناهج التربوية بصفة خاصة، و التعليم بصفة عامة دون تسويات و مصالحات مع الثقافة القائمة في المجتمع الجزائري بمكوناتها المختلفة.

وللوصول إلى وضع إصلاح ناجح في مجال المناهج التربوية لابد من مراعاة النقاط التالية:
أولاً: عمليات الإصلاح ليست بقالب جاهزة تصلح في كل مكان.
ثانياً: ضرورة التفاعل مع التوجهات الإصلاحية العالمية للاستفادة من الخبرة الدولية في هذا المجال.

ثالثاً: الحاجة إلى التحوار مع المحيط الديني و الاجتماعي، للبحث عن تسوية مناسبة.
رابعاً: ضرورة الاستفادة من التطورات العلمية و التكنولوجية.

خامساً: تتأثر كل عملية إصلاحية إيجاباً و سلباً بمستوى الكفاءات العلمية المتوافرة.
سادساً: تتأثر كل عملية إصلاحية أيضاً بدرجة المقاومة و المعارضة التي يبديها النظام التربوي القائم بسبب الطبيعة البيروقراطية المحافظة للنظم.
سابعاً: وتتأثر أيضاً بدور الدولة و مدى إلتزامها بعمليات الإصلاح التربوي في البلدان العربية.

قائمة المراجع :

(01) - سهلية محسن كاظم الفتلاوي، أحمد الهلالي. المنهاج التعليمي و التوجه الإيديولوجي. دار الشروق للنشر و التوزيع. عمان. الأردن. 2006. ص 34 .

- (02) - حامد عمار. الإصلاح المجتمعي. مكتبة الدار العربية للكتاب. القاهرة. 2006. 2. ص. 30.
- (03) - www.annabaa.org. 2007-11-13 يسير محيسن. محاولة أولية تأصيلية في مفهوم الإصلاح.
- (04) -مصطفى محسن، الخطاب الإصلاحي التربوي : بين أسئلة الأزمة وتحديات التحول الحضاري، المركز الثقافي العربي،المغرب، 1999، ص59.
- (05) -المرجع السابق. ص 60
- (06) -حامد عمار،مرجع سابق، ص22
- (07) -المرجع السابق . ص . 23 .
- (08) -أنطوني جیدنجز .علم الاجتماع . ترجمة : فايز الصباغ . المنظمة العربية للترجمة. بيروت. لبنان.
2005. ص. 89.
- (9) -محمود أبو زيد إبراهيم . المنهج الدراسي بين التبعية و التطور .مركز الكتاب للنشر . مصر . 1991 . ص،ص. 65، 70 .
- (10) -حامد عمار . - مرجع سابق - ص، ص. 25- 26.
- (11) -أحمد بن النعمان الهوية الوطنية: الحقائق و المغالطات. دار الأمة للطباعة و الترجمة و النشر و التوزيع. الجزائر . (ب .ت). ص. 34 .
- (12) -مصطفى محسن . -مرجع سابق - ص،ص. 61، 62 .
- (13) -علي بن محمد . معركة المصير و الهوية في المنظومة التعليمية. دار الأمة للطباعة و الترجمة و النشر و التوزيع. الجزائر . (ب .ت). ص.
- (14) -التقرير العام للجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية .مارس . 2001
- (15) -علي ديدونة. المنظومة التربوية في الجزائر : بين الأصالة و الاستئصال. منشورات دار نوريد. الجزائر . 2006. ص ،ص. 273 ، 291.